

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ((2003 - 2009))

م.د. حيدر حسين آل طعمة**

م.د. أحمد إسماعيل المشهداني*

المستخلص

موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي أثار جدلاً كبيراً على مدى العقود الأربعة الماضية، خاصة بعد تعدد أدواتها وابتكار أدوات نقدية حديثة زادت من قنوات انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي. وتعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم باعتبارها جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد. وتتمارس هذه السياسة دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد. وبعد تحول النظام الاقتصادي في العراق منذ عام (2003) نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قوى العرض والطلب في إدارة الاقتصاد، سارع البنك المركزي العراقي من خلال أدواته النقدية إلى تأمين هذا التحول وتفعيل آليات اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الإجراءات الفنية والتشريعية، بالإضافة إلى الاعتماد على الأدوات النقدية الغير مباشرة وتحديث الأدوات النقدية المباشرة في ظل المرحلة الجديدة.

Abstract

The topic of monetary policy and its role in achieving stability and economic growth, a large controversy over the past four decades, especially after multiple tools and creating a modern monetary instruments increased the transmission channels of monetary policy to economic activity. The monetary policy of effective economic policies in the face of the phenomenon of inflation as an integral part and important parts and components of general economic policy of any country. The exercise of this policy through its role in influencing the size of the form in which the money supply consistent with the prevailing economic conditions in order to absorb excess liquidity injection or stream of new monetary economy. After transformation of the economic system in Iraq since (2003) toward a market economy and reliance on the forces of supply and demand in the economy, hastened the Iraqi Central Bank through its tools of cash to secure this transformation and activation mechanisms of the market economy through a series of technical procedures and legislative, as well as relying on indirect monetary instruments and modernization of the direct monetary instruments in light of the new phase.

* عضو هيئة تدريس/ كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد
* * عضو هيئة تدريس/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

المقدمة

تواجه السياسة النقدية في العراق تحديات جسام في تحقيق الاستقرار النقدي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي من جهة وديناميكية برامج الاعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى. فقد تركت الاتجاهات السعريّة التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى العام 2003 متوسطات سنوية بلغت في إجمالها قرابة (50) في المائة لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد العراقي الذي ما فتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي حالياً) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاجية. إلا أن تبديلاً جوهرياً أخذ يطرأ على مسار الظاهرة التضخمية خلال المدة (2003-2009) متمثلاً في حالة الهبوط النسبي في الاتجاهات السعريّة مما يؤشر نجاح البنك المركزي في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي للبلاد.

مشكلة الدراسة.

يعد التضخم من أهم المشاكل التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية وكذلك الجزئية خاصة في غياب استراتيجية اقتصادية واضحة في العراق وبقاء الاقتصاد عرضة لاجتهادات متخذي القرار ولضغوطات المنظمات الدولية الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن السياسة النقدية في العراق قد حققت نجاحاً نسبياً في رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي باستخدام أدواتها التقليدية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة من لدن السلطة النقدية لتحقيق أهدافها. فيما يحاول الجانب التطبيقي من الدراسة الوقوف على أهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام (2003) وبيان مدى تحقق الاستقرار النقدي الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار النقدي الخارجي (استقرار سعر صرف العملة) في البلد.

هيكلية البحث

لغرض الوصول إلى هدف الدراسة فُسمت إلى ثلاثة مباحث، ناقش الأول منها طبيعة عمل السياسة النقدية وأبرز أدواتها، في حين كرس المبحث الثاني لدراسة تطور عمل السياسة النقدية في العراق، أما المبحث الثالث فقد تناول أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

تعد السياسة النقدية من أهم أذرع السياسة الاقتصادية العامة في البلد وقد اخذ الاهتمام بهذه السياسة يتزايد مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم. كما ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة، خاصة النقدية منها بعد منتصف القرن الماضي (السيد علي، 1999:368)

أولاً : مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من خلال السيطرة على النقد بالتوسع أو الانكماش من أجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل اساسي والمساعدة على الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي والاستخدام (Milton & Qrley 1993:247). فيما يعرفها البعض على أنها مجموعة الاجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لايمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الاجراءات والتدابير على حركات الاسعار (بني هاني ، 2003:142) أما البعض الآخر فيشير إلى السياسة النقدية على أنها تمثل مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان لغرض إحداث تأثيرات في كمية النقود أو وسائل الدفع المتاحة بما يتلاءم والظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد (عبدالله ، 1994: 207)

وعادة ما تسعى السلطة النقدية الى التحكم في حجم المعروض النقدي لغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة فيمكن ان يقوم البنك المركزي بتقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة بهدف كبح معدلات التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية أو حقن الاقتصاد بجرعيات نقدية بهدف تخفيض معدلات الفائدة ومن ثم تحفيز الإنفاق الاستثماري و إنعاش النشاط الاقتصادي في البلد. وتنطوي السياسة النقدية على نوعين من القرارات : قرارات تخص تحديد الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها وهو قرار سياسي اقتصادي يتخذ على مستوى الحكومة كما قد يتخذ على مستوى السلطة النقدية اذا كانت مستقلة. وقرارات تتعلق بوسائل انتقال السياسة النقدية لبلوغ الهدف وهي قرارات تتخذ على مستوى السلطات النقدية وليس السياسية. (السيد علي والعيسى، 2004:352).

ثانياً : أهداف السياسة النقدية.

إن إعداد إستراتيجية متكاملة تحدد الأدوات والأهداف يعد أمراً ضرورياً لبناء سياسة نقدية فعالة وموانمة لتحقيق الأهداف المرجوة. وحتى تكون الإستراتيجية النقدية متكاملة لا بد من احتوائها على التالي (الحميدي والخلف، 1997 :370):

- أهداف تشغيلية

- أهداف وسيطة

- أهداف نهائية

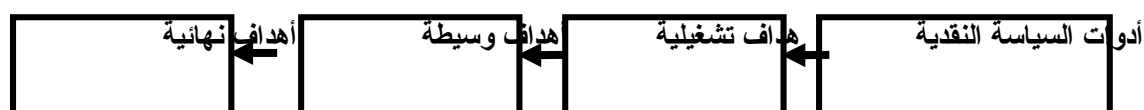
1- الأهداف التشغيلية : بسبب عدم قدرة البنك المركزي التأثير على الأهداف النهائية بشكل مباشر، لا بد من استخدام أهداف تشغيلية تتمثل في معدلات نمو كل من: الأساس النقدي ومعدلات الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف.

2- الأهداف الوسيطة: تتمثل الأهداف الوسيطة في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل وعرض النقد، فمن خلال التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية ومن ثم بلوغ التأثير المرغوب وبما يتوافق ومتطلبات الوضع الاقتصادي (حبيب، 2007 : 375).

3- الأهداف النهائية: تتمثل الأهداف النهائية في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الاقتصادية (عبدالله :24) كما تهدف السياسة النقدية الى استقرار قيمة العملة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (بن هاني :144) وهذه الأهداف الاقتصادية هي أهداف مشتركة لكل مكونات السياسة الاقتصادية مما يقتضي وجوب تحقيق انسجام كامل بين السياسة النقدية والسياسات الكلية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية، ذلك أن عدم الانسجام والتعاون بين هذه السياسات من شأنه أن يعرقل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

ولإيضاح أهمية وجود أهداف تشغيلية ووسيطية، افترض إن البنك المركزي يهدف إلى تحقيق معدل نمو للناتج يصل إلى حوالي 5% خلال عام. ولتحقيق ذلك الهدف يمكن زيادة عرض النقد (هدف وسيط) بما مقداره 4% مثلاً. وزيادة عرض النقود يمكن تحقيقها عن طريق معدل نمو الأساس النقدي (هدف تشغيلي) بما يقارب 3.5% مثلاً. لذلك يتم عادة تنفيذ السياسة النقدية بالتسلسل التالي:

شكل (1) السياسة النقدية : الأهداف والأدوات



المصدر : عبد الرحمن الحميدي وعبد الرحمن الخلف، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض 1997، ص371.

ثالثاً : أدوات السياسة النقدية.

تقسم أدوات السياسة النقدية إلى نوعين : الأدوات التقليدية الكمية والأدوات النوعية (الوزني والرفاعي، 2002: 30). وبرزت الأدوات التقليدية الكمية المؤثرة على عرض النقد هي (Langdana, 2009:247) :

- 1- عمليات السوق المفتوحة Open market operations
- 2- سعر إعادة الخصم Discount Rate
- 3- الاحتياطي القانوني The Reserve Requirement

وفيما يلي شرح لأبرز هذه الأدوات.

1- عمليات السوق المفتوحة

تعد عمليات السوق المفتوحة أحد وسائل البنك المركزي المستخدمة لتحقيق زيادة أو نقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية والجمهور، وبالتالي إمكانية التأثير في مقدار ما تمنحه هذه البنوك من ائتمان. فالبنك المركزي يدخل هذه السوق بائعاً أو مشترياً لهذه الأوراق المالية مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد وتضخم. ولذلك تحتفظ البنوك المركزية بقدر مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض (الزامل وآخرون، 2001، 197) وتعد هذه الأداة من أكثر الأدوات فاعلية في الدول المتقدمة التي تملك أسواق مالية متطورة.

2- سعر إعادة الخصم

قد تتطلب معاملات البنوك التجارية المزيد من السيولة النقدية، فتلجأ إلى البنك المركزي كي تخصم ما بحوزتها من أوراق تجارية وأذونات خزانة حكومية، وتحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها نظير خصم نسبة معينة من قيمتها تسمى سعر إعادة الخصم. كما يقوم البنك المركزي بإقراض مباشر للبنوك التجارية عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من مودعيها على سحب ودائعهم، بحيث تعجز السيولة النقدية لديها عن تلبية هذه الطلبات، مما يهدد باهتزاز ثقة عملائها، يسارع البنك المركزي لتقديم الدعم والغطاء النقدي إلى هذه البنوك المتعثرة نظير سعر فائدة منخفض. وفي ضوء ذلك يعرف سعر الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأدوات الحكومية للبنوك التجارية أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية.

3-نسبة الاحتياطي القانوني

تنص التشريعات المنظمة لعمل البنوك في معظم الدول، بأن يحتفظ كل بنك تجاري بنسبة معينة من ودائعه في شكل رصيد لدى البنك المركزي. وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى لما يجب الاحتفاظ به مقابل الودائع المصرفية. ويحتفظ البنك المركزي بسلطة تغيير هذه النسبة رفعا او خفضا حسب مقتضيات الظروف الاقتصادية السائدة، وذلك بغية مقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وتوسيع الودائع. فقدرة البنك التجاري على تقديم الائتمان ومنح القروض لا تتحدد فقط بمقدار حجم الودائع النقدية المتحصل عليها، أي بالسيولة اللازمة لمواجهة التزاماته من قبل عملائه المودعين، بل تتحدد أيضا بالتزام البنك التجاري قانونا بإيداع نسبة من أرصدة وحسابات الأفراد والمؤسسات في حسابات لدى البنك المركزي. فتغير تلك النسبة يؤثر في قدرة البنك التجاري على توسيع الائتمان. فإذا تبين للبنك المركزي أن ما قدمته البنوك التجارية من ائتمان قد تجاوز المستوى المرغوب به ، ومن ثم قرر مكافحة البوادر التضخمية الناجمة عن ذلك، فإنه يرفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يضطر البنوك التجارية إلى تقليص حجم القروض الممنوحة لعملائها. والعكس صحيح في حالة الركود او الانكماش الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر ان نسبة الاحتياطي القانوني تعد من الادوات الأكثر استخداما من قبل البلدان النامية لعدم وجود أسواق مالية كفوءة في تلك البلدان تمكن البنك المركزي من إتباع سياسة السوق المفتوحة. كما ان هذه الاداة لا ترتبط بسعر الفائدة مباشرة، مما يكسبها ميزة نسبية خاصة حين يرغب البنك المركزي التأثير على هيكل اموال البنوك التجارية دون التأثير في سعر الفائدة (السويدي : 188).

أما الأدوات النوعية فهي تهدف الى السيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات وقطاعات معينة من الاقتصاد وعادة ما تستخدم البنوك المركزية سياسة سقوف الائتمان **Credit ceilings** بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بمقدار معين ولفترة معينة (بن هاني :151). ومن الادوات النوعية الأخرى أداة الإقناع الأدبي وتقوم فكرة الإقناع الأدبي على ان للبنك المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل حيث يعتمد البنك المركزي هذه الوسيلة في شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة ، وعلى سبيل المثال قد يحاول البنك المركزي اقناع البنوك التجارية بتمويل قطاعات معينة من الاقتصاد (Handa,2009:351).

- وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل قد لا ينطبق على البلدان النامية وذلك لعدة أسباب أهمها:
- ا – معظم البلدان النامية تتميز بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها وصغر حجمها وتركزها في مناطق معينة مع اعتمادها على التمويل القصير الأجل (تمويل تجاري) دون التمويل الطويل الأجل (التمويل الإنتاجي).
 - ب – تتميز هذه البلدان بأسواق مالية ونقدية ناقصة التنظيم ومحدودة الحجم مما يؤدي إلى عدم فعالية سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة التي تعتمد على أسواق مالية ونقدية واسعة ومتطورة.
 - ج – عدم تطور العادات المصرفية لدى الجمهور تطوراً كافياً حيث أن معظم المعاملات تتم على أساس الدفع النقدي المباشر، أي أن تسوية المعاملات يكون عن طريق النقود الورقية وليس بنقود الودائع. وعادة ما تكون نسبة عرض النقد إلى الدخل المحلي الإجمالي منخفضة عموماً في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية (السيد علي والعيسى : 402).
 - د – تتميز البنوك التجارية في البلدان النامية باحتفاظها باحتياطيات نقدية كبيرة، كما أن هذه البلدان تتميز بعدم إمكانية التنبؤ بالطلب على الودائع نتيجة لعدم استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية فيها، الأمر الذي يضعف من تدخل البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي وبالتالي ضعف فاعلية السياسة النقدية.

المبحث الثاني : السياسة النقدية

والإصلاح الاقتصادي في العراق :

لعبت ظروف الحرب والحصار الاقتصادي التي تعرض لها العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دوراً سلبياً في الاقتصاد العراقي، فقد ساهمت تلك الظروف في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وضعف الادخارات المحلية وتدني القوة الشرائية للاجور، وكذلك تدني سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، إضافة إلى اختلال وتشوه الهيكل الاقتصادي واختلال التوازن العام (الرفيعي، 2007: 134). ونتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق منذ نهاية الربع الأول من عام 2003 فقد استلزم ذلك تحولاً كبيراً في السياسة النقدية في العراق لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي، ولكي نقف على تجربة السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2003- 2009) ينبغي التطرق إلى المحاور الآتية :

أولاً – إطار عمل السياسة

النقدية في العراق :

نتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الأسس والقواعد واتخذت العديد من الإجراءات على الصعيد النقدي، كان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب وكان الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي هو السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار والعمل على إيجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق. وعلى وفق ذلك يقوم البنك المركزي أيضاً بتعزيز النمو المستدام والعمل والرخاء " ،(البنك المركزي العراقي ، 2008 : 25) ، ويمكن ان نحدد اهم الإجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك بالاتي (الشبيبي، 2007: 17-25):

1- استقلالية البنك المركزي العراقي :

منح القانون رقم (56) لعام (2004) البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته، فقد أصبح البنك المركزي العراقي مستقلاً ولا يتلقى التعليمات حتى من الجهات الحكومية، كما منع القانون قيام البنك المركزي باقراض الحكومة أو أي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة.

2 – تحرير القطاع المالي وخصوصاً سعر الفائدة:

في 2004/3/1 اعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه او تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها، كما ان البنك المركزي سمح للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق حيث تعمل في العراق الآن سبع مصارف أجنبية (حسن: 3-4).

3 – تحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS):

والذي يعني نظام التسويات عبر الزمن، وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد عن نصف تريليون دينار عراقي يومياً بأكثر من (100) معاملة علماً ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب.

4 – إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسع عملياتها خارج الميزانية العمومية: بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجل مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح Interest Base داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى عمليات ما يسمى Fees Base التي يقتضيها التنويع (الشبيبي : 23) .

5 – إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد مالياً وإدارياً: وذلك من اجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية بهذا الشأن علماً ان كلا المصرفين يملكان مايقارب (80%) من النشاط المصرفي التجاري.

6 – تحديث البنك المركزي العراقي واعادة هيكله التنظيمي : بما يتفق وأهداف السياسة النقدية وتحقيق غايتها، وطبقاً للفقرة(ن) من المادة (16) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام (2009) تم إطلاق حرية التحويل الخارجي من خلال إلغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي، واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال والجريمة والإرهاب.

7- إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي: على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف ووصولات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد التسعينيات بسبب ظاهرة التمويل التضخمي، وبلغ مجموع الدين في 2005/12/31 مبلغاً قدره (5,4) ترليون دينار عراقي، يسدد بأقساط سنوية على مدى (7.5) سنة وابتداءً من 2006/3/31 ، ويبلغ القسط السنوي بحدود (180) مليار دينار وذلك من خلال اصدار حوالات خزينة به، كما يخضع الدين الى فائدة سنوية قدرها (5%) .

ثانياً – دور السياسة النقدية في

تحقيق الاستقرار النقدي :

اتخذت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 إطاراً نقدياً جرى تصحيحه على وفق الاهداف التي يتم اعتمادها والتي وضعت لتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز التنمية المستدامة ويتيح فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق وذلك من خلال التأثير على مناسيب السيولة العامة والسيطرة على اتجاهاتها (الشبيبي:47). ووفقاً للقانون (56) لعام (2004) تكون الوظائف النقدية للبنك المركزي العراقي كما يأتي: (البنك المركزي العراقي ، 2008: 26) :

1-عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة .

وفقاً للمادة (28) يجوز للبنك المركزي، وسعيًا لتحقيق أهدافه، انجاز عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة وشركات الوساطة المالية المجازة، وتوفير التسهيلات الدائمة للمصارف التجارية المرخصة ووفق الاتي :

أ- شراء او بيع مباشر، (فوري ولأجل) او على اساس اتفاقيات إعادة الشراء او ادوات مالية مشابهة أخرى، أوراق مالية صادرة من قبل البنك المركزي العراقي او من قبل الحكومة تحمل عوائد سوقية .

ب- شراء او بيع (فوري ولأجل) للنقد الأجنبي .

ج- خصم الحوالات او السندات الاذنية .

د- منح قروض مضمونة بالكامل بكفالات رهن .

هـ- قبول ودائع تحمل فائدة من المصارف .

2 : متطلبات الاحتياطي القانوني .

وفقاً للمادة (29) ولغرض تنفيذ السياسة النقدية في العراق، فعلى البنك المركزي وعن طريق لوائحه التنظيمية الطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطات على شكل حيازات نقدية أو إيداعات لدى البنك المركزي العراقي. ولا يجوز للمصارف السحب على المكشوف على حسابات الاحتياطي في أي وقت من الأوقات. وستكون مستويات الاحتياطي المطلوبة هذه نفس مستويات الاحتياطي لكافة المصارف لكل فئة من المطلوبات يمكن تعويضها، وفي حالة عجز المصرف عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاحتياطي المطلوب فقد يفرض البنك المركزي غرامة بنسبة فائدة معينة.

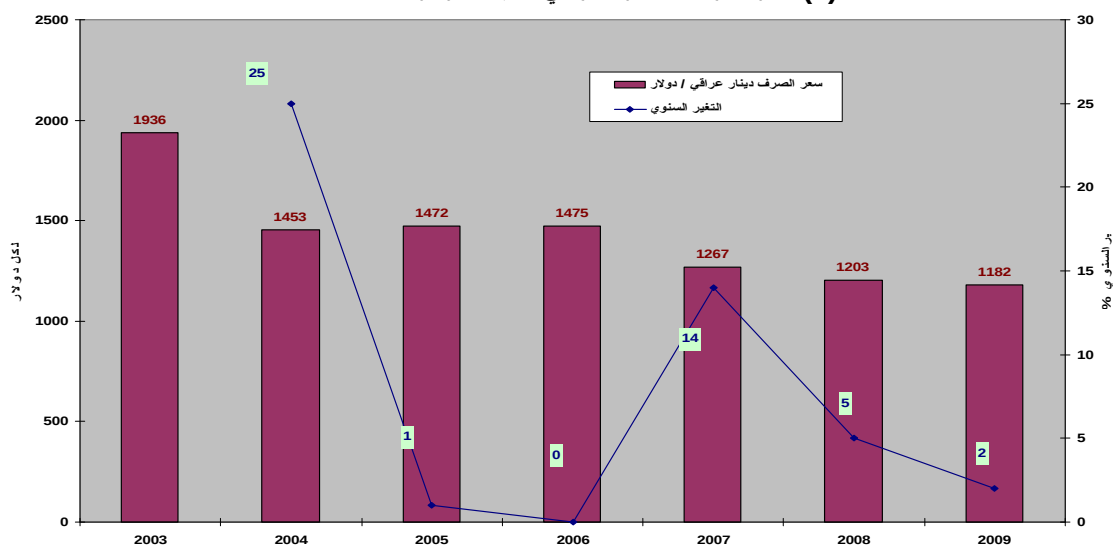
3 : الملجأ الأخير للإقراض .

ووفقاً للمادة (30) وفي الظروف الاستثنائية، يمكن للبنك المركزي العراقي إن يلعب دور مقرض كملجأ أخير للمصرف المرخص. ويقدم هذا الدعم عن طريق منح مساعدات مالية للمصرف أو لصالحه، لفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر قابلة للتجديد من قبل البنك المركزي العراقي على اساس برنامج يحدد الإجراءات المتعلقة بالمصرف، وهذا الالتزام بمنح القرض لا يتحقق إلا في حالتين :

- أ- إذا كان المصرف ذا ملاءة مالية وقادر على تقديم ضمانات اضافية مناسبة، وإن طلب المساعدة المالية يستند على الحاجة لتحسين السيولة .
- ب- تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي وإصدار وزير المالية ضمان خطي الى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض.

في الجانب التطبيقي تبين الإحصائيات وكما في الشكل (2) ان السياسة النقدية في العراق حققت نجاحاً ملحوظاً في تحسين قيمة الدينار العراقي خلال المدة (2003-2009).

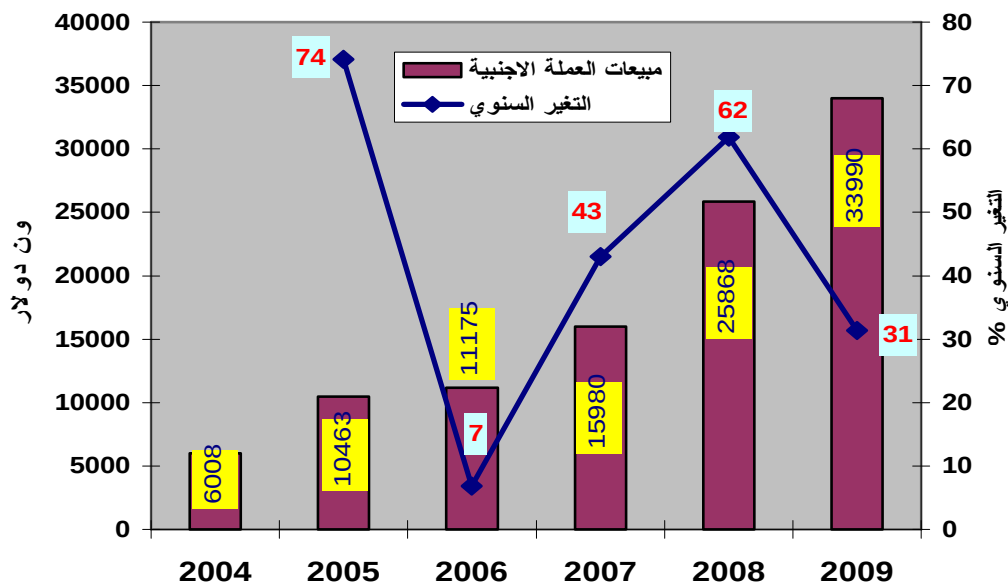
شكل (2) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار 2009-2003



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

نلاحظ من الشكل ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي قد تحسن بنسبة (25%) خلال المدة 2004-2003 حيث أصبح سعر الصرف (1453) للدولار الواحد عام (2004) مقارنة بـ (1936) عام (2003)، ثم أصبح (1267) عام (2007) وبلغت نسبة التحسن (14%) بين عامي (2007-2006)، ثم تحسن بنسبة (2%) بين عامي (2008-2009)، ويرجع هذا التحسن الى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار بالمزاد اليومي (انظر الشكل 3)، وطرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي في السوق المحلية (الهيتمي، 2008: 91). إذ نلاحظ من الشكل ادناه ارتفاع الكميات المباعة من العملة الأجنبية بصورة مطردة خلال المدة (2009-2004)، إذ بلغت الكميات المباعة عام (2009) ما يقارب (33990) مليون دولار امريكي وبنسبة زيادة (31%) عن عام (2008).

شكل (3) المبيعات السنوية من العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (1)
 كما ان تحليل الانحدار والارتباط يمكن أن يعطينا دلالة قوية على مقدار التأثير الذي يمارسه متغير الكميات المباعة (X) من العملة الأجنبية على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والمعادلة الآتية توضح ذلك* .

$$Y=1546.94-0.011X$$

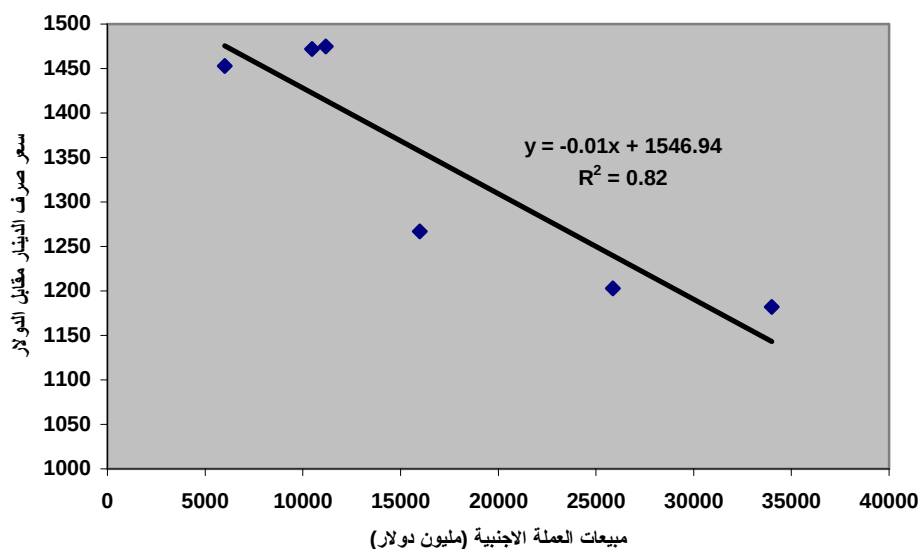
$$T \quad (28.0) \quad (4.2)$$

$$R^2 = 82\% \quad F=18.1$$

من المعادلة اعلاه نجد ان الزيادة في مبيعات الدولار الأمريكي بمقدار (1) مليون دولار تقود الى رفع قيمة الدينار العراقي بمقدار (1%) ، علما ان معلمة الميل معنوية إحصائيا حسب اختبار t ، والمعادلة ككل معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار F ، كما ان معامل التحديد R2 يبين ان متغير كميات العملة الأجنبية المباعة قد فسر حوالي 82% من التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، والشكل الإحصائي الآتي يوضح هذه العلاقة .

شكل (4) العلاقة الإحصائية بين مبيعات العملة الأجنبية وسعر صرف

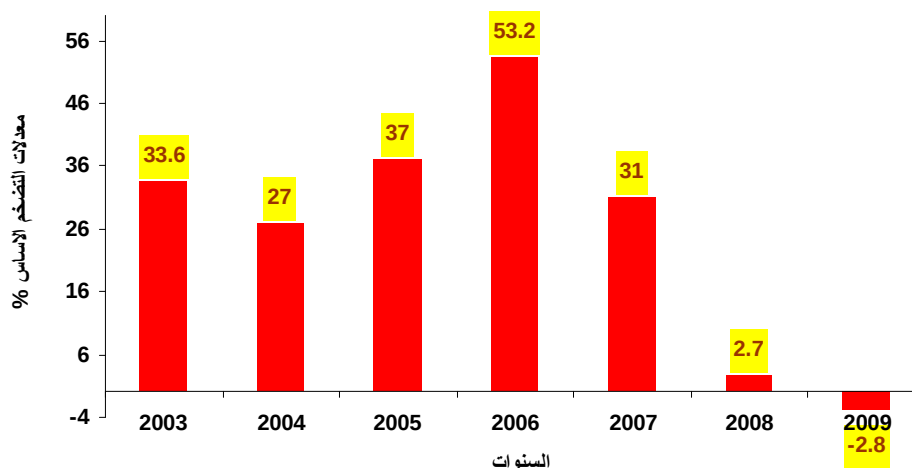
* علما ان (t) الجدولية عند درجة حرية (5) ومستوى معنوية (0.05) تساوي 3.3 ، اما (F) الجدولية عند درجة حرية (4 ، 1) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (5.23) .



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (1) وبرنامج الأكسل وعلى الرغم من التحسن في سعر صرف الدينار العراقي، إلا إننا نجد ومن خلال الشكل (5) ان معدلات التضخم النقدي وصلت الى مستويات مرتفعه حيث وصل معدل التضخم عام (2006) الى معدل (53%)، ان هذا الاتجاه الجديد في الظاهرة التضخمية يمكن ان يعزى الى عاملين هما (صالح، 2008: 1):

الأول: اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في قطاع الوقود وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الإنتاجية.
 الثاني : تصاعد الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد الذي جاء نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ذي الطبيعة الاستهلاكية بالإضافة الى زيادة الرواتب والأجور، حيث نلاحظ ان نسبتها إلى الناتج قد بلغت حوالي (60%) من الموازنات السنوية للسنوات (2005-2008) مما يعني أن ضغوطات الطلب الكلي ساهمت على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجمة عن نسب الإنفاق الإجمالي أمام قصور القطاعات الإنتاجية لاسيما في مجال النشاط الصناعي والزراعي.

شكل (5) معدلات التضخم للمدة 2009-2003



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (2)

ونتيجة لزيادة التوقعات التضخمية ازداد تحوط الأفراد بالعملة الأجنبية باعتبارها خزين مستقر للقيمة وسيلة لحماية ثرواتهم. هذه العوامل تفرض صفة الاستقرار على دالة الطلب النقدي على الدينار مما يعني توجه الأفراد نحو (الدولار) بصورة متزايدة وتوليد مفاضلة بين الاحتفاظ بالدينار أو الدولار.

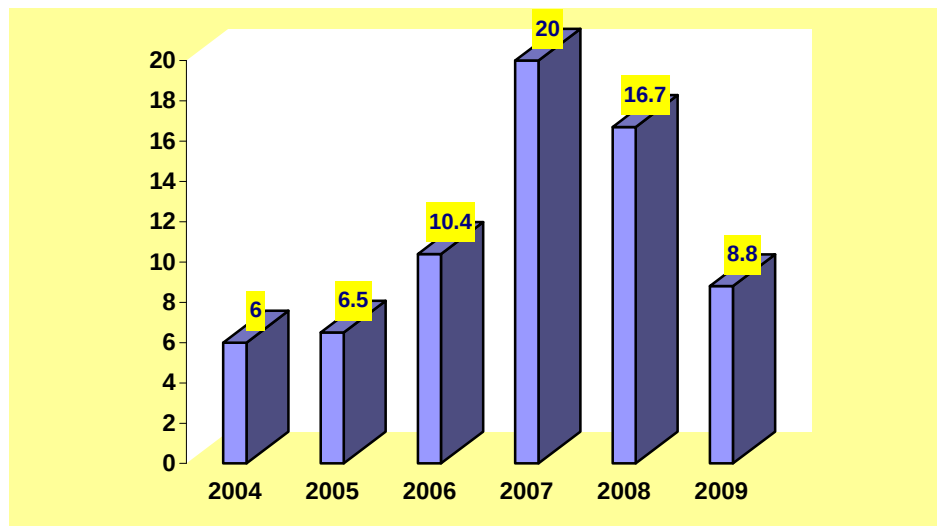
إمام هذه الأحداث شرع البنك المركزي العراقي بتطبيق سياسة نقدية متشددة بنهاية عام (2006) لمواجهة ظاهرة التضخم المتنامية، وترتكز هذه السياسة على سعر الفائدة وسعر الصرف كأدوات تشغيلية. إذ ساعدت إشارة سعر الفائدة السياسية النقدية في تحقيق هدفها والمتمثل في تحويل الدينار العراقي إلى عملة جاذبة ومصدرة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية (البنك المركزي العراقي ، 2009 : 16) وكان ذلك وفق اتجاهين:

الاتجاه الأول : ضمان استقرار قيمة الدينار العراقي من خلال إشارة الفائدة الاسمية ذات التأثير الموجب على الفائدة الحقيقية بمثابة نطاق حماية للمثبت الاسمي المشار إليه آنفاً لضمان استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتوليد ميل عبر توفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف فضلاً عن توفير أموال قابلة للإقراض ذات قيمة وعائد مشجع للاستقرار المالي.

الاتجاه الثاني: تضيق نطاق (ظاهرة الدولار) بشكل مستمر وعدها مسبباً للتضخم الجامح، من خلال الاعتماد على دور إشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي ضمن اليات الانتقال النقدي واهميتها في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى توقعات الجمهور التضخمية وكبح هجمات

المضاربين الطارئة في سوق الصرف وتضييق التوقعات التضخمية. وعلى هذا الاساس باتت إشارة سعر الفائدة حائلا إمام نمو ظاهرة الدولار، لذا أخذت السوق النقدية مساراتها الواضحة لاستعادة التوازن النقدي .

شكل (6) معدلات سعر فائدة البنك المركزي



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (2)

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

بالاعتماد على ما أسفر عنه التحليل وعلى النتائج الخاصة بالدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات :-

أولاً : الاستنتاجات

- 1- تتسم البلدان النامية بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها، كما تتسم أسواقها المالية والنقدية بقلّة التنظيم ومحدودية الحجم، هذا بالإضافة إلى عدم تطور العادات المصرفية لدى الجمهور. هذه الخصائص تقود إلى تثبيط فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية، في حين يزداد تأثير الأدوات النوعية على الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان .
- 2- بقاء السياسة النقدية غير قادرة على إحداث الاستقرار السعري المطلوب في الاقتصاد العراقي كون الأخير يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة والاستثمار والأسواق المحلية كسوق العمل وسوق السلع والخدمات، إذ يحتاج العراق لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق وتفعيل ومشاركة السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى (السياسة المالية، والسياسة الاستثمارية والسياسة الإنتاجية).
- 3- نتيجة التطورات التي حدثت للاقتصاد العراقي من خلال تبنيه سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، هذا الأمر دفع السلطات النقدية في العراق الى تغيير اطار عمل السياسة النقدية من خلال منح البنك المركزي الاستقلالية في اتخاذ القرارات وبما ينسجم مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلد.
- 4- حققت السياسة النقدية خلال المدة 2003-2009 نجاحاً نسبياً من خلال زيادة القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بنسبة 39 % ، ويعود هذا بشكل اساسي الى تدخل البنك المركزي العراقي من خلال طرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي من خلال مزاد العملة الأجنبية.
- 5- تحول في دور البنك المركزي العراقي من دور محدد لسياسة المصارف التجارية الخاصة بالإقراض والإيداعات وأسعار الفائدة إلى دور مراقب لحركات الإقراض والإيداعات وأسعار الفائدة، إذ منح البنك المركزي المصارف التجارية حرية تحديد أسعار الفائدة على وفق الوضع الاقتصادي للبلد بما يحقق أرباحاً لهذه المصارف على اثر تشريع قانون المصارف المرقم (94) لسنة 2004.
- 6- إن السياسة النقدية في العراق لم تستطع كبح جماح التضخم حتى عام 2006 حيث وصل معدل التضخم فيها الى ما يقارب 53% ولكن الاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية في نهاية عام 2006 أدت إلى وصول معدل التضخم إلى نحو 2.8% في عام 2008 مما يؤشر نجاح السياسة النقدية المعتمدة في احتواء الظاهرة التضخمية من خلال استخدام الأدوات التشغيلية (سعر الفائدة ، سعر الصرف) في تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية وكبح جماح التضخم .

ثانياً :- التوصيات

- 1- إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في البنى التحتية الاقتصادية ولمعالجة هذه الاختلالات لابد من تضافر جهود السياسات الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة النقدية من أجل

إدخال إصلاحات اقتصادية قطاعية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة اقتصادية شاملة.

2- على السياسة النقدية أن تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الأجنبية عن طريق مزايدات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل احد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في البلد.

3- على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي العراقي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

4- على السلطة النقدية أن تعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية من اجل تنفيذ واستيعاب اجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار.

5- ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسية (سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل) اذا تُعد هذه الأسواق من أهم المناخات الرئيسية المؤاتية لخلق حركة اقتصادية واسعة النطاق يكون الاستقرار الاقتصادي فيه حاضنة للنمو والتنمية الاقتصادية المنشود غير استهداف التضخم.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر باللغة العربية

1. السيد علي، عبد المنعم (1999) اقتصاديات النقود والمصارف ، الاكاديمية للنشر، الاردن.
2. بني هاني، حسين (2003) اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي ، الاردن.
3. عبد الله، عقيل جاسم (1994) النقود والمصارف ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا .
4. السويدي ، سيف سعيد(2002) النقود والبنوك ، جامعة قطر ، قطر.
5. السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين (2004) النقود والمصارف، والاسواق المالية ، دار حامد ، الاردن.
6. حبيب ، مطانيوس (2007) الوجيز في الاقتصاد السياسي ، جامعة دمشق ، سوريا .
7. الزامل، يوسف بن عبد الله وآخرون (2001)، النقود والبنوك والأسواق المالية : وجهة نظر شمولية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض.
8. الوزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين (2002) مبادي الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الاردن.
9. الحميدي، عبد الرحمن والخلف، عبد الرحمن، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض 1997، ص371.
10. الرفيعي، افتخار محمد (2007) السيولة العامة وفعالية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه اقتصاد غير منشورة، جامعة بغداد . العراق .
11. الشمري، باسم خميس عبيد (2008) فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 1990 – 2005، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
12. حسن، باسم عبد الهادي (2008) السياسة النقدية في العراق وإصلاحاتها وتحدياتها الجديدة ، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية ، بغداد بحث منشور على الشبكة المعلوماتية وعلى الرابط الاتي :
- www.investprom.goviq/English/study/basem.doc
13. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن (2008) التطورات الاقتصادية في العراق، التقرير الاقتصادي الخليجي 2007-2008، الإمارات العربية المتحدة .
14. الشبيبي، سنان (2007) ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ، ابوظبي .الامارات العربية المتحدة .
15. صالح محمد مظهر (2008) السياسة النقدية ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي،العراق.
16. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراق ، للسنوات 2003-2008.
17. النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2008-2009 .

ثانيا : المصادر باللغة الانجليزية

1. Jagdish Langdana, Monetary Economics (2009) 5th ed Routledge , New York, USA.
2. Milton S. and Qrley A. (1993) Contemporary Economics, Worth Publisher. 7th ed, New York. USA.

الملاحق

ملحق (1) سعر الصرف ومبيعات العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي

السنة	الدينار العراقي/ الدولار الأمريكي	المبيعات السنوية من العملة الأجنبية (مليون دولار)
2003	1936	
2004	1460	6008
2005	1477	10463
2006	1475	11175
2007	1217	15980
2008	1,180	25868
2009	1185	33990

المصدر:
1- البنك المركزي العراقي

– المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات الداخلية للسنوات 2003-2004-2005-2006-2007-2008.

2- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2008-2009.

ملحق (2) معدلات التضخم و سعر فائدة البنك المركزي في الاقتصاد العراقي

السنة	معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي	معدلات سعر فائدة البنك المركزي
2003	33.6	
2004	27	6
2005	37	6.5
2006	53.2	10.4
2007	31	20
2008	2.7	16.7
2009	2.8-	8.8

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات الداخلية للسنوات 2003-2004-2005-2006-2007-2008.

2- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2008-2009.